UNDP
هيئة الأمم المتحدة للمرأة
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
UNFPA
صندوق الأمم المتحدة للسكان
ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان
الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

©FAC/Maham Research & Marketing Co.

المصفوفة القطرية - المملكة العربية السعودية

تتبنى المصفوفة القطرية وتلتزم معايير الترميز التي تم اعتمادها في مبادرة المساواة بين الجنسين والقانون.

الإطار العام للدولة

هل صدّق البلد على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (اتفاقية سيداو)؟ وهل أبدى أي تحفظات على تنفيذ بنود الاتفاقية؟

انضمت المملكة العربية السعودية إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام 2000، مع تحفظات تتعلق بأحكام الشريعة الإسلامية. ولا تعتبر المملكة نفسها ملزمة بالمادة 9(2) (جنسية الأطفال) والمادة 29(1) (تسوية المنازعات).

هل يشير الدستور إلى المساواة بين الجنسين وعدم التمييز ضد المرأة؟

لا يتضمن النظام الأساسي للحكم أي أحكام بشأن المساواة بين الجنسين أو حظر التمييز على أساس الجنس. ويكفل النظام الأساسي للحكم عموماً مبدأ المساواة، وتنص المادة 8 على التالي: "يقوم الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل والشورى والمساواة وفق الشريعة الإسلامية".

إذا كان القانون العرفي مصدراً شرعياً للقانون بموجب الدستور، فما هي صلاحيته إذا كان ينتهك الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أو بعدم التمييز ضد المرأة؟

لا يتطرق الدستور إلى دور النظام العرفي باعتباره مصدراً للتشريع.

إذا كان قانون الأحوال الشخصية مصدراً قانونياً يعتدّ به بموجب الدستور، فما هي صلاحيته إذا كان ينتهك الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أو بعدم التمييز ضد المرأة؟

وفقاً لأحكام النظام الأساسي للحكم، فإن القرآن والسنّة هما المصدران الرئيسيان للتشريع في المملكة العربية السعودية. ومن ثمّ، تسمو مبادئ الشريعة الإسلامية المستمدة من القرآن والسنة في حال أي تعارض بين الأحكام الدستورية أو الأنظمة الوطنية أو الاتفاقيات الدولية ونظام الأحوال الشخصية (الشريعة).

هل تحدّد القوانين المحلية بوضوح ولاية واختصاص نُظُم العدالة غير الرسمية حيثما وجدت، من حيث إنفاذها القوانين الرسمية وغير الرسمية الواجب اتساقها مع المعايير الدولية، بما في ذلك عدم التمييز؟

لا يحدد النظام صلاحيات وسلطات نُظُم العدالة غير الرسمية، ويظل القرآن والسنّة مصدر التشريع المعمول به.

هل من قانون مناهض للتمييز يحظّر التمييز المباشر وغير المباشر ضد المرأة؟

يقوم نظام الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل والشورى والمساواة وفق الشريعة الإسلامية، ولكن ما من قانون معياري يحظر التمييز غير المباشر ضد المرأة.

هل وضِعت خطة عمل أو سياسة وطنية من أجل التصدي للعنف ضد النساء والفتيات تشرف عليها آلية وطنية مكلّفة رصد التنفيذ واستعراضه؟

لم يتم بلورة أي خطة في هذا الصدد.

هل رصدت الهيئات الحكومية تعهدات في الميزانية لتنفيذ التشريعات المناهضة للعنف ضد النساء والفتيات عبر إلزام الحكومة بتوفير ميزانية أو تخصيص الأموال بغية تنفيذ البرامج أو الأنشطة ذات الصلة؟

توجد التزامات مرصودة في الميزانية للأجهزة المخصصة لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات.

هل هناك حالياً استراتيجية أو خطة عمل وطنية تتضمن تدابير تكفل وصول الجميع على قدم المساواة إلى كافة المعلومات والخدمات والسلع المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، وهل خُصّصت موارد الميزانية والموارد البشرية والإدارية لتنفيذها؟

تنص الاستراتيجية الوطنية لوزارة الصحة ووثيقة حقوق المرضى على حق المرأة في الحصول على خدمات الرعاية الصحية المناسبة والشاملة. وينص النظام الصحي على تمويل الخدمات الصحية بعدة طرق من أهمها الميزانية العامة للدولة، ومن أمثلة الخدمات الصحية التي ينص عليها النظام رعاية الأمومة والطفولة وبرامج صحة المرأة.

هل المعونة القانونية مكفولة في المسائل الجنائية؟

وفق المادة 47 من النظام الأساسي، فإن "حق التقاضي مكفول على قدم المساواة للمواطنين والمقيمين في المملكة". وتنص المادة 139 من نظام الإجراءات الجزائية والمادتين 96 و97 من لائحته التنفيذية على أنه لا يجوز الإخلال بحق المتهم في الجرائم الكبيرة في الاستعانة بمن يدافع عنه (بمافي ذلك على سبيل المثال لا الحصر التمثيل القانوني والمساعدة المالية والمشورة القانونية) في الإجراءات الجزائية.

هل المعونة القانونية مكفولة في المسائل المدنية/الأسرية؟

وفق المادة 47 من النظام الأساسي، فإن "حق التقاضي مكفول على قدم المساواة للمواطنين والمقيمين في المملكة". لا يوجب النظام تقديم المساعدة القانونية في المسائل المدنية والأسرية، لكن المساعدة القانونية المجانية متوفرة عن طريق الجمعيات الخيرية.

هل هناك قوانين تشترط صراحةً إنتاج و/أو نشر الإحصاءات المصنّفة حسب نوع الجنس؟

لم يُسنّ قانون في هذا الشأن، ولكن نصت المادة 4 من تنظيم الهيئة العامة للإحصاء الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم 11 وتاريخ 1437/1/13هـ على أن الهيئة هي الجهة المعنية بالإحصاء وهي المرجع الرسمي الوحيد لتنفيذ العمل الإحصائي والمشرف الفني والمُنظم له، ولها في سبيل تحقيق أهدافها إعداد الأدلة والتصنيفات الإحصائية الوطنية وفقاً للمعايير الدولية، واستخدامها والعمل على تحديثها وتطويرها متى دعت الحاجة إلى ذلك.

الأهلية القانونية والحياة العامة

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في طلب للحصول على جواز السفر؟

وفقاً للمادة 2 من نظام جوازات السفر المعدل، تتمتع المرأة بحق متساو في استصدار جوازات السفر بدون إذن ولي الأمر أو الزوج. ونص المرسوم الملكي رقم م/134 بتاريخ 1440/11/27 هـ (30 تموز/يوليو 2019) على المساواة بين الرجل والمرأة في شروط استصدار جوازات السفر.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الحصول على بطاقة الهوية؟

كفل تعديل المادة 67 من نظام الأحوال المدنية حقوقاً متساوية لجميع المواطنين السعوديين، حيث يمكن للرجال والنساء استصدار بطاقة شخصية هوية وطنية لكل من أكمل سن الخامسة عشرة. ويكون ذلك اختيارياً لمن هم بين سن العاشرة والخامسة عشرة بعد موافقة ولي الأمر.

هل يتعيّن على المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في المسائل المدنية؟

ليس لزاماً على المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية والأزواج وغيرهم من أفراد الأسرة قبل مباشرة الإجراءات القانونية في المسائل المدنية.

هل يتعيّن على المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في المسائل الشخصية/الأسرية؟

لا يتعين على المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ولا من زوجها أو غيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في المسائل الشخصية/الأسرية، باستثناء إبرام عقد الزواج الذي يتطلب موافقة ولي أمرها.

هل لشهادة المرأة الوزن الثبوتي نفسه أمام المحكمة أسوةً بشهادة الرجل؟

تعتمد أنظمة الإجراءات المدنية والمرافعات الشرعية والإجراءات الجزائية لغة محايدة في تنظيم الإشهاد. لكنّ وزن إثبات شهادة المرأة يكون أقل وزناً من شهادة الرجل في بعض المسائل الأسرية والشخصية وفقاً لنظام الأحوال الشخصية الذي يعتبر مصدر التشريع في المملكة الكتاب والسنّة. فعلى سبيل المثال، يُشترط في الشهادة على الزواج رجلان بالغان، وفي إثبات جريمة الزنا أربعة رجال بالغين.

هل يمكن للمرأة أن تبرم عقداً أسوةً بالرجل؟

تتمتع المرأة بحقوق التعاقد نفسها المكفولة للرجل.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في حيازة الممتلكات واستعمالها والتصرف فيها؟

يكفل النظام الأساسي في المادتين 17 و18 منه حق الملكية الخاصة لجميع المواطنين. أما نظام الملكية فيعتمد في المادة الأولى منه لغة محايدة في مخاطبته المواطنين وتنظيم حقوقهم في التملّك والوصول إلى الممتلكات والتصرف فيها.

هل يجيز القانون للمرأة تسجيل الأعمال التجارية أسوةً بالرجل؟

بناءً على الأمر السامي رقم 33322 لسنة 1438هـ، لا تُفرض أي قيود نظامية على المرأة. كذلك، هناك عدد من المبادرات التي تدعمها وتمكّنها في التجارة .

هل تتمتع النساء والرجال بحقوق متساوية في تولي المناصب العامة والسياسية وفي الوصول إليها (في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية)؟

لا تتضمن أنظمة المملكة نصوصاً تحول دون شغل المرأة أي من المناصب العليا، حيث نص نظام الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (أ/49) وتاريخ 18 حزيران/يونيو 1977م، في المادة 1 منه على أن "الجدارة هي الأساس في اختيار الموظفين في شغل المناصب العامة"، وبذلك فإنه لا يوجد أي مانع يحول دون تولي المرأة مناصب عليا في الدولة أو شغلها الوظائف العامة.

هل تخصَّص للمرأة حصص (مقاعد مخصصة) في مقاعد البرلمان الوطني؟

تنص المادة 3 من نظام مجلس الشورى على ألا يقل تمثيل المرأة عن 20 في المائة من مقاعد مجلس الشورى، وهو ما لا يستوفي المعيار الدولي الذي يوصي بألا تقلّ حصة المرأة عن 30 في المائة.

هل من قانون يحظر صراحةً العنف ضد المرأة في السياسة والانتخابات؟

لا يوجد نظام يحظر العنف ضد المرأة في السياسة العامة/الانتخابات.

الحماية من العنف ضد النساء والفتيات في المجالين العام والخاص

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف البدني؟

يكفل نظام الحماية من الإيذاء لسنة 2013 الحماية للنساء والفتيات ضد كل أشكال العنف.

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف الجنسي؟

يكفل نظام الحماية من الإيذاء لسنة 2013 الحماية للنساء والفتيات ضد كل أشكال العنف الجنسي.

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف النفسي/العاطفي؟

يكفل نظام الحماية من الإيذاء لسنة 2013 الحماية للنساء والفتيات ضد كل أشكال العنف.

هل هناك تشريع بشأن العنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف المالي/الاقتصادي؟

يكفل نظام الحماية من الإيذاء لسنة 2013 الحماية للنساء والفتيات ضد كل أشكال العنف.

هل تتاح أوامر حماية جنائية ومدنية لضحايا العنف تتأتى عن انتهاكها عواقب قانونية (يعتبر انتهاكها جريمة)؟

يتضمن نظام الحماية من الإيذاء لسنة 2013 آلية حماية لضحايا الإيذاء، وهو يتضمن أوامر حماية.

هل يجيز القانون الظروف المخففة في جرائم قتل الإناث؟

التساهل مع مرتكبي جرائم الشرف ضد النساء غير مقنّن في النظام السعودي. ويعود إلى المحكمة، وفقاً لتقديرها، أن تحدد العقوبة الواجب فرضها على الرجال الذين يرتكبون هذه الجرائم. ولم تُسجّل أي حالات بما يسمى "جرائم الشرف".

هل يجرّم القانون تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث في حال ممارسته؟

ما من نظام يحظّر تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث، إلا أنها غير شائعة عموماً في صفوف المواطنين السعوديين.

هل يجرّم القانون فعل الزنا؟

الزنا مُجرّم بموجب الشريعة.

هل تجرّم القوانين فعل الاغتصاب على أساس عدم الرضا، بدون اشتراط إثبات استعمال القوة البدنية أو الإيلاج؟

لا يوجد تعريف لجريمة الاغتصاب، ولكن ثمة إجماع على كونها إرغام وغصب الطرف الآخر، سواء كان رجلاً أو امرأة، على ممارسة الجنس.

هل يجرّم القانون الاغتصاب الزوجي؟

الاغتصاب الزوجي ليس مُجرّماً. وعلى الرغم من أن المحاكم الشرعية لم تعاقب تقليدياً الاغتصاب الزوجي، إلا أن الزوج ملزم عموماً بعدم إيذاء زوجته.

هل يتضمن القانون تبرئة الجاني إذا تزوج ضحيته؟

لا يوجد نصّ نظامي يعفي المغتصب من العقاب في حال تزوّج ضحيته. وتنص اللوائح المعمول بها في المملكة العربية السعودية على عقاب المغتصب في كل الأحوال.

هل يُعرَّف التحرش الجنسي في أي تشريع؟

التحرش الجنسي مُجرّم بموجب نظام صدر عام 2018. وفي هذا النظام، يُقصد بـ "التحرش" كلّ

قول أو فعل أو إشارة ذات مدلول جنسي تصدر من شخص تجاه أي شخص آخر، تمسّ جسده أو عرضه، أو تخدش حياءه، بأي وسيلة كانت.

هل هناك نصّ في القانون يجرّم العنف في الفضاء الإلكتروني ضد النساء والفتيات؟

يفرض نظام مكافحة جرائم المعلوماتية عقوبات على أي فعل يُرتكب باستخدام الشبكة المعلوماتية ويكون من شأنه المساس بالحياة الخاصة أو التشهير بالآخرين و/أو ترويج/تعزيز الاتجار في الجنس البشري/ الاتجار بالبشر أو تسهيله. وعلى الرغم من أن النظام لا يتضمن نصاً صريحاً بشأن العنف الإلكتروني ضد النساء والفتيات، إلا أن أحكامه تنطبق على الرجال والنساء على حد سواء. أما نظام مكافحة جريمة التحرش، فيجرّم كلّ فعل من أفعال التحرش يُرتكب بوسائل التقنية الحديثة.

هل يجرم القانون العمل بالجنس والبغاء؟

تحظر الشريعة الإسلامية العمل بالجنس والبغاء.

هل هناك أحكام شاملة (عقابية وحمائية ووقائية) بشأن الاتجار بالبشر في أي قانون؟

يحظر نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص لسنة 2009 الاتجار بالبشر ويتضمن تدابير الوقاية والحماية من ذلك.

العمل والمنافع الاقتصادية

هل يفرض القانون عدم التمييز ضد المرأة في العمل؟

يتضمن نظام العمل أحكاماً محددة تحظّر صراحةً التمييز ضد المرأة. وجاء التعديل الذي أُدخل على المادتين 2 و3 من النظام آنف الذكر ليعيد التأكيد على شمول "النساء" في تعريف العامل كما هو منصوص عليه في النظام. كذلك، يؤكّد النظام صراحةً على أن المواطنين متساوون في حق العمل بدون أي تمييز على أساس الجنس أو الإعاقة أو السن أو أي شكل من أشكال التمييز الأخرى، سواء في أثناء أداء العمل أو عند التوظيف أو الإعلان عنه.

هل يفرض القانون المساواة في الأجر عن العمل نفسه الذي يؤديه الرجل؟

يحظر نظام العمل التمييز ضد المرأة في العمل أو الأجر.

هل يفرض القانون الأجر المتساوي في العمل ذي القيمة المتساوية؟

يكفل النظام للمرأة والرجل على حد سواء الحق في أجر متساو عن العمل ذي القيمة المتساوية. ويحظّر القرار الوزاري رقم 39860 لسنة 1440 التمييز في أجور العاملات عن العاملين في العمل ذي القيمة المتساوية.

هل يجيز القانون للمرأة أداء الوظائف نفسها التي يؤديها الرجل؟

ليس هناك قيود قانونية على المرأة بشأن العمل الشاق أو في أدائها مهن محدّدة.

هل يجيز القانون للمرأة العمل خلال ساعات الليل أسوةً بالرجل؟

ليس هناك قيود قانونية على المرأة بشأن العمل خلال ساعات الليل.

هل تميّز القوانين الوطنية المتعلقة بالعمل والخدمة المدنية (قوانين العمل، وقوانين التقاعد المدني، وغيرها من القوانين) بين الرجل والمرأة من حيث سن التقاعد؟

يساوي التعديل الجديد لنظام التأمينات الاجتماعية بين الرجل والمرأة في سن التقاعد، إذ ينص على أن سن التقاعد لجميع الموظفين هو ستين سنة.

هل تضمن القوانين الوطنية المتعلقة بالعمل والخدمة المدنية حقوقاً متساوية للرجال والنساء في منح أزواجهم معاشاتهم التقاعدية؟

لا يجيز نظام التأمينات الاجتماعية للمرأة نقل معاشها التقاعدي إلى زوجها إلا في حالات محددة، حيث يحصل الزوج على المعاش التقاعدي لزوجته المتوفاة إذا كان عاجزاً عن الكسب وذلك إلى حين زوال عجزه.

هل يحظّر القانون الفصل في أثناء فترة الحمل وإجازة الأمومة؟

بموجب المادتين 155 و156 من نظام العمل، لا يجوز لصاحب العمل فصل العاملة لحصولها على إجازة وضع أو لمرضها الناتج عن الحمل أو الوضع.

هل ينصّ القانون على إجازة وضع ترقى إلى المعيار الذي حدّدته منظمة العمل الدولية بأربعة عشر أسبوعاً؟

للمرأة العاملة الحق في إجازة وضع لمدة عشرة أسابيع بأجر كامل يدفعه صاحب العمل. غير أن ذلك أقل من معيار منظمة العمل الدولية المحدد بأربعة عشر أسبوعاً.

هل ينصّ القانون على إجازة أبوة مدفوعة الأجر؟

لا يحق للآباء الحصول على إجازة أبوة خلافاً للأمهات، إلا أن المادة 113 من نظام العمل تنص على أن للعامل الحق في إجازة بأجر كامل لمدة ثلاثة أيام في حالة ولادة مولود له.

هل تتيح الدولة دُور رعاية الأطفال أو تدعمها؟

هناك أحكام نظامية تنص على توفير خدمات رعاية الأطفال، غير أنها لا تُطبق بشكل كامل ومتسق في القطاعين العام والخاص.

هل تتناول التشريعات التحرش الجنسي في مكان العمل؟

نظام مكافحة جريمة التحرش يوجب على الجهات المعنية في القطاع الحكومي والقطاع الأهلي وضع التدابير اللازمة للوقاية من التحرش ومكافحته في إطار بيئة العمل. وقد تم وضع تلك التدابير في وثيقة ضوابط الحماية من التعديات السلوكية في بيئة العمل.

هل هناك أحكام تجيز الدعاوى/سُبُل الانتصاف المدنية فيما يتعلق بالتحرش الجنسي في مكان العمل؟

يتضمّن النظام أحكاماً بشأن المطالبات المدنية/سُبُل الانتصاف في حالات التحرش الجنسي في مكان العمل. فوفقاً لنظام مكافحة جريمة التحرش، لا تخلّ المساءلة التأديبية بحق المجني عليه في التقدم بشكوى أمام الجهات/المحاكم المختصة نظاماً ضد مرتكب جريمة التحرش.

هل يؤمّن قانون العمل الحماية للعمال المنزليين؟

يُستثنى العاملون في الخدمة المنزلية من أحكام الحماية المكفولة في نظام العمل. وينظّم القرار الوزاري رقم 310 لسنة 1434 (2013) عمل العمال المنزليين، حيث حدّد الاستحقاقات الدنيا التي تجب لهم وألزم صاحب العمل على ألا يمسّ بكرامة العامل وأن يحافظ على سلامته.

هل هناك هيئة رسمية يمكنها تلقي الشكاوى المتعلقة بالتمييز ضد المرأة في العمل؟

يمكن تقديم الشكوى لدى وكالة التفتيش وتطوير بيئة العمل في وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية التي تتولى مباشرة التحقيق في الشكوى وإحالتها للجهات المختصة. ويمكن أيضاً تقديم شكوى لدى هيئة حقوق الإنسان ويمكن رفع شكوى لدى المحاكم العمالية أو ديوان المظالم حسب الاختصاص.

المسائل الأسرية (الأحوال الشخصية)

هل سن الثامنة عشرة هي الحد الأدنى للزواج، بدون استثناءات قانونية، بالنسبة إلى النساء والرجال؟

تنص المادة 16(3) من اللائحة التنفيذية لنظام حماية الطفل على عدم جواز إبرام عقد الزواج لمن قلّ عمره عن ثمانية عشر عاماً إلا بإذن من المحكمة.

هل الزواج دون السن القانونية باطل أو قابل للإبطال؟

من الممكن إبطال زواج من هم دون الثامنة عشرة في حال أبرم عقد الزواج بدون إذن المحكمة المختصة. ويتعين إحالة مثل هذه العقود إلى المحكمة المختصة للتأكد من امتثالها للمادة 16(3) من اللائحة التنفيذية لنظام حماية الطفل.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الزواج (أي الموافقة) والشروع في الطلاق؟

بموجب مبادئ الشريعة، يتعين على الزوج إعالة زوجته مالياً ومن واجب الزوجة أن تطيع زوجها. ويحق للزوج طلاق زوجته، ويحق للزوجة التطليق في ظروف محددة. ويمكن للزوجة أيضاً المطالبة بالخلع بدون أسباب شريطة تنازلها عن حقوقها المالية.

هل يحظر القانون تعدد الزوجات؟

يجوز تعدد الزوجات.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الولاية القانونية على الأطفال في أثناء الزواج وبعده؟

تنعقد الولاية للأب على أطفاله وهو من يتعين عليه اتخاذ القرارات في المسائل الهامة، مثل الرعاية الصحية والتعليم. وللأم دور أيضاً في القرارات الخاصة بأطفالها.

هل يمنح القانون النساء والرجال حقوقاً متساوية في حضانة أطفالهم؟

المتعيَّن في الحضانة هو اتباع مصلحة الطفل المحضون.

والأم أحق بكفالة القاصر، سواء كان ذكراً أو أنثى، إذا كانت صالحة للحضانة. وعند الزواج تستمر حضانتها لأبنائها ما لم يعترض الأب على حضانتها لهم. وفي هذه الحالة، يتم النظر في الأصلح للطفل ومراعاة وجود موافقة زوجها على حضانتها لأبنائها ومدى صلاح الأب لحضانة أبنائه.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في اختيار مكان الإقامة؟

للمرأة والرجل حقوق متساوية في الأهلية القانونية، بما في ذلك اختيار مكان الإقامة والسكن.

هل للنساء والرجال حقوق متساوية في اختيار المهنة؟

يكفل النظام حقوقاً متساوية للرجل والمرأة في اختيار المهنة، منها على سبيل المثال ممارسة مهنة المحاماة والمهن الطبية والقضائية. ولا تفرض أحكام هذه الأنظمة أي قيود على نوع الأعمال التي يمكن للمرأة أن تؤديها.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في حيازة الملكية الزوجية واستعمالها والتصرف فيها، بما في ذلك بعد الطلاق؟

على الرغم من غياب نظام يرعى الملكية الزوجية، يكفل النظام الأساسي للحكم حق كلّ مواطن في الملكية الخاصة ويحميه، مستنداً في ذلك إلى أحكام الشريعة الإسلامية باعتبارها مصدر التشريع الرئيسي. فمبادئ الشريعة الإسلامية تقوم على فصل الممتلكات بين الزوجين، ولكلّ منهما الحق الكامل في التملّك والتصرف بالممتلكات والأصول على نحو مستقل قبل الزواج وخلاله وبعد إنهائه بالطلاق.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الميراث، حيثما ينصّ القانون على تلك الحقوق؟

تُطبّق أحكام الشريعة فيما يتعلق بالإرث. فللمرأة حق في الإرث غير أنه في كثير من الأحيان يكون نصيبها أقل من الرجل، حيث للذكر مثل حظ الأنثيين.

هل هناك محاكم مدنية متخصّصة أو إجراءات قضائية مدنية في مسائل قانون الأسرة تكفل المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة؟

يحدّد نظام المرافعات الشرعية اختصاص المحاكم الأسرية بالنظر في جميع المنازعات الشخصية والأسرية. أما نظام القضاء، فيرسي الأسس لنظام المحاكم الأسرية المتخصّصة، ويتّخذ كلا النظامين لغة محايدة في التنظيم.

هل للمرأة حقوق مساوية لحقوق الرجل في منح جنسيتها لأولادها؟

تتيح المادة 9 من نظام الجنسية العربية السعودية للمولود من أم سعودية وأب أجنبي أن يتقدم بطلب الجنسية بعد بلوغه سن الرشد بشروط محددة في النظام. ولابن أو بنت المواطنة حقوق ومزايا يتمتعون بها أسوة بالمواطنين، مثل تلك المتعلقة بالعمل والصحة والتعليم.

هل للمرأة حقوق مساوية لحقوق الرجل في منح جنسيتها لزوجها الأجنبي؟

لا تتمتع المرأة بالحقوق نفسها المكفولة للرجل بشأن نقل الجنسية إلى زوجها الأجنبي.

الصحة والحقوق الجنسية والانجابية

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الرعاية الصحية للأمهات، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

عملاً بأحكام النظام الصحي، توفّر الدولة خدمات الرعاية بصحة الأم والطفل، ولا تُفرض أي قيود تتعلق بالوضع العائلي للمرأة أو تشترط حصولها على إذن من طرف ثالث.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات المراهقات على خدمات منع الحمل، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

لا يُوجد تشريع ينظّم الحصول على خدمات منع الحمل في المملكة العربية السعودية.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات المراهقات على خدمات منع الحمل الطارئة، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

لا يُوجد تشريع ينظّم الحصول على خدمات منع الحمل الطارئة أو التداركية في المملكة العربية السعودية.

هل الإجهاض المقصود قانونيٌ على الأقل عندما تكون حياة المرأة الحامل أو صحتها معرّضة للخطر وفي حالات الاغتصاب أو سفاح المحارم أو وجود تشوهات جنينية، وهل ألغي تجريم الإجهاض في أي حالة بالنسبة إلى المرأة الحامل ومقدمي الرعاية الصحية الذين يجرونه (عندما تُعطى الموافقة التامة)؟

الإجهاض مباح لإنقاذ حياة المرأة الحامل أو إذا لم يكن الحمل أتمّ أربعة أشهر وثبت بصورة أكيدة أن استمراره يهدد صحة الأم بضرر جسيم. وفي هذه الحالة، يكون الإجهاض بقرار من لجنة طبية وبموافقة خطية من المرأة وزوجها أو ولي أمرها. غير أن الإجهاض غير مباح في حالات الاغتصاب أو سفاح القربى.

بغض النظر عن الوضع القانوني للإجهاض، هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الرعاية ما بعد الإجهاض، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

لا يُوجد أي نظام أو لائحة تتناول الحصول على الرعاية بعد الإجهاض.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) أو سياسات وطنية تلزم بإدراج التثقيف الشامل في مجال الصحة الجنسية في المناهج الدراسية الوطنية؟

لا يُوجد تشريع أو تنظيم يوجب تضمين التثقيف الشامل بشأن الصحة الجنسية في المنهج التعليمي الوطني.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الفحص والمشورة الطوعيين فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

يكفل نظام الوقاية من متلازمة العوز المناعي المكتسب (الإيدز) وحقوق المصابين وواجباتهم حق المرأة الحامل المصابة في الحصول على الرعاية الصحية اللازمة، ولا يجوز حرمانها من حضانة أطفالها. وعلاوةً على ذلك، يضمن النظام حق المرضى في تلقي خدمات الرعاية الصحية اللازمة، من دون أن يتطرق إلى الاختبارات والفحوص السابقة لتشخيص الإصابة أو يربط الحصول على هذه الخدمات بإذن من طرف ثالث. ولا تتوفر معلومات عن تمكن النساء والفتيات غير المتزوجات من إجراء اختبار فيروس نقص المناعة البشرية.

هل يجرّم القانون العلاقات الجنسية بالتراضي بين شخصين من جنس واحد؟

العلاقات الجنسية بين شخصين من جنس واحد جُرم تعاقب عليه الشريعة الإسلامية.